مَفْهُومُ الشَّرِيعَةِ

نُظُمُ المَعرِفَةِ ، أنمَاطٌ تَصَوُّرِيَّةٌ وَ مُقَارَبَاتٌ تَأْوِيلِيَّةٌ

المنسقون

حسن شهدي (جامعة لوران، فرنسا)

مهدي برياح (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى-القدس)

جمال زيد الكيلاني (جامعة النجاح-نابلس)

مَفْهُومُ الشَّرِيعَةِ
نُظُمُ المَعرِفَةِ ، أنمَاطٌ تَصَوُّرِيَّةٌ وَ مُقَارَبَاتٌ تَأوِيلِيَّة

لقد كان للأوضاعِ الجديدة الناجمة عَنِ التحوّلات الكبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والدينية والثقافية، والتي شهدها العالم منذ سقوط جدار برلين وحرب الخليج وتسارع العولمة وعلمَنة المجتمعات، كان لها أثرٌ بالغٌ على المجتمعات الإسلامية وعلى أوضاع الأقليات المسلمة في الغرب. وقد دفعت هذه الأوضاعُ المختلفةُ عددًا من العلماء والمفكرين—مسلمين وغير مسلمين—إلى طرح أسئلة عميقة واقتراح مناهج جديدة لتحليل النصوص المؤسسة للإسلام وأدبياته التراثية على ضوء السياق المعاصر، ومع إدماج أبعاد العلوم الإجتماعية الحديثة وأدواتها الحديثة . وقد أثارت مؤلفات حديثة في اللاهوت والفكر الإسلامي نقاشات علمية واسعة أسهمت—ولا تزال—في تجديد النظم المعرفية والأنماط النظرية في الفكر الإسلامي. وهذه النقاشات فضلاً عن تغذيتها للمجال الفكري، تتيح استشراف آفاق لاهوتية و تأويلية جديدة. وممّا لا يُنكر أنّ مقاربة التجديد، سواء في العالم الإسلامي أو خارجه، تتّخذ اتجاهات مختلفة باختلاف السياقات؛ كما لا يمكن إنكار البعد العابر للحدود الوطنية لهذه الظاهرة عبر الفعاليات الدولية التي تُعنى بالقضايا الإسلامية وتجمع فواعل متنوعة من خلفيات مختلفة، إضافةً إلى حركة التأليف والنشر بالعربية وغيرها. (SIDDIQI, 2023 ; AL-MALKAWI, 2014)

ومن القضايا المركزية في هذه الأدبيات التي اكتسبت أهمية كبرى منذ العصور الوسطى، وتزداد أهميتها في عصرنا الراهن، مفهومُ الشريعة في الإسلام وصور تطبيقها المختلفة. تعرَّف الشريعة عادة بوصفها نسقا معياريا ذا طابع قانوني قائم على منظومة من القيم والمبادئ الدينية التي موجِّهها الأساس تنظيمُ حياة الناس على النحو الأمثل. ولا يخفى أنّ هذا النظام يظل مرتبطٌ جوهريا بأصول الفقه ومبادئه وقواعده المؤسسة؛ فمنذ رسالة الشافعي (ت ٨٢٠/٢٠٤م)، مرورًا بابن حزم (ت ١٠٦٤/٤٥٦م) في الأندلس، ثم الغزالي (ت١١١٤/٥٠٥م) والآمدي(ت ١٢٣٣/٦٣١م)، وصولًا إلى أبي إسحاق الشاطبي (ت١٣٨٨/٧٩٠م) صاحب «الموافقات»، لم تتغير النماذج الفكرية في التنظيرٌ المعياريّ المشترك لأصول الفقه ومقاصد الشريعة. وفي العصر الحديث حدّد ابن عاشور (ت ١٩٧٣/١٣٩٣م) الشريعة بأنّها «قانونٌ أو منظومة ممارساتٍ يتحاكم الناس إليها»، معتبرًا بوصفها قانونا أو نسَقا عمليا ينظم الجماعة مع استبعاد ما يتعلق بالاعتقاد (الديانات).

أما عليّ بن مخلوف، فيرى أنّها «نتيجة جهدٍ اجتهادي يقوم على ترجمةٍ الآيات القرآنية إلى معايير قانونية»، وأنّ القواعد الشرعية مفاهيم معرفية تتسم تاريخيا بالمرونة وقابلية التكيّف. بينما يعتبر أنفر إيمون أنّ الشريعة ليست «مذهبا فقهيا محضا» ولا «قانونا إلهيا»، بل «إطارا مفاهيميا» تُصاغ داخله مطالب متعددة بالعدالة من قبل المجتمع الإسلامي. وتتصور سهيرة صديقي مفهوم الشريعة بوصفه ناموس/NOMOS أو آليةً جدلية للحُكم و التنظيم الاجتماعي تتفاعل مع المجتمع عبر إنتاج قواعد قانونية وتستجيب للظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية.
(EMON 2012,16 : EMON 2015, 196-214 ; SIDDIQI 2019, 279-283)

وتقودنا هذه التصوّرات المتعددة إلى القول إنّ مفهوم الشريعة داخل المجتمعات الإسلامية، سواء في العصر الوسيط أو العصر الحاضر، لم تكن يوما مفهومًا موحدا و لا أحاديا؛ بل يرتبط بمصطلحاتٍ ومفاهيمَ (كالفقه و الحلال والحرام و الجهاد و "الكافر"...) تتغير دلالتها و استعمالاتها باختلاف الأزمنة و الأمكنة. كما لا توجد قراءة واحدة حصرية للنصوص المؤسسة، فكان القرآن منذ فجر الإسلام موضوعا لتأويلات شتى قد تتقارب أو تتعارض. ويهدف هذا المشروع إلى إجلاء هذا التشابك المفاهيمي، وتحليل سياق تشكل الشريعة تاريخيا. وعلى ضوء ذلك يمكن تبيّن الأسس والمعايير التي قامت عليها صناعة المعيار القانوني خلال العصور الوسطى، مع تجنّب الاختزالات والصور النمطية والأحكام المتسرّعة التي تعيق فهم ماهية هذا المفهوم. كما يسلّط المشروع الضوء على ظروف نشأة مفهومي «الأرثودكسية» و«الإتيرودكسية» الإسلاميتين.

ويُعدّ من المهمّ دراسةُ الانتقال من اجتهاد أولي حر إلى تقنين معياري للشريعة التي جاءت نتيجة دوافع سياسية، وأدّت لاحقًا إلى ما أفضى إلى «إغلاق باب الاجتهاد» في القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي. ويمكن القول إنّ مفهوم الشريعة انتقل من تقنين المعتقد إلى عقدنة المعيار. ويُطرح هنا سؤال محوري: هل استُخدم هذا التقنين لاحقًا كتوظيف سياسي-ديني لتقييد المجال الفكري؟ وبمعنى آخر: هل أصبحت كل ممارسة فكرية خارجة عن هذا الإطار—ولو ظهرت في عهد النبي وصحابته—مُنكرَة أو بدعية أو هرطقية وفق هذا الفهم؟

ومنذ تلاميذ أبي حنيفة الذين بدأوا التفكير في أصول الفقه، ثم الشافعي وصياغته النهائية لمنهج الأصول، استقرّت نظرية المعرفة الأصولية في العالم السني حتى أصبحت شبه مغلقة وغير قابلة للمراجعة والتطور. وتقودنا هذه الفرضية إلى التساؤل عن أسباب تهميش الاجتهادات الفردية الحرة التي حالت تاريخيًا دون ظهور سلطات دينية مستقلة كالخوارج والشيعة والإباضية. ولا شك أنّ ترجمة الشريعة إلى قواعد قانونية مطبّقة في سياقٍ معيّن كانت مِحوَرَ اهتمامِ فقهاءِ العصور الوسطى؛ غير أنّ هذا الفهم التاريخي للشريعة هو نتاج نموذج معرفي ملائم بدار الإسلام الوسيطة. وقد أدّى رسوخ هذا النموذج إلى صعوبة فصل مفهوم الشريعة عن سياقه التاريخي والثقافي.

ومن هنا تُطرح الإشكالية التالية: هل يسير مفهوم الشريعة على منطق الاستمرارية أم بقطيعة مع النمط في العصر الوسيط الذي يؤدي إلى إعادة نظر جذري يجدد النموذج الإسلامي في مواجهة تحديات العصر؟ وهل يمكن فهم الشريعة خارج إطار تشكلها التاريخي؟ وما هو الثابت والمتغيّر في الشريعة؟ وكيف نميّز بين ما هو تعبّدي محض وما ارتبط بظرف اجتماعي أو ثقافي معيّن؟ وهل المطلوب اليوم هو استلهام «روح الشريعة» أم إعادة إنتاج النموذج الوسطي كما هو، رغم عدم ملاءمته للواقع المعاصر؟ وكما يقول جورج قرم: «لا يمكن تثبيت العالم الإسلامي داخل إطار العصور الوسطى مطلقًا» (CORM,1989 37).

وقد واجه المسلمون في العصور الوسطى قضايا اعتُبرت «اجتهادية» أو «جزئية»، فاقتصر الجهد فيها على استقراء مجموع من المصادر: القرآن، السنّة، الإجماع، القياس. غير أنّ دخول الحداثة الأوروبية إلى البلاد الإسلامية أحدث تغيّرًا واسعًا أثّر على النماذج والتصورات التقليدية.

ولم يعد النموذج الأصولي التقليدي قادرًا على مواكبة التحولات الجديدة، وفق ما يقرّره شوقي لزهر، الذي يرى أن العلماء الذين حاولوا معالجة القضايا المعاصرة بالأدوات القديمة لم يمارسوا الاجتهاد بمعناه الكامل، بل لجؤوا إلى «الترقيع والتلفيق والتراكم»، مما جعلهم في النهاية يتكيّفون مع الواقع بدل إعادة إنتاجه معرفيًا. وأدّت هذه الأزمة إلى بروز مشاريع فكرية لصياغة رؤية إسلامية جديدة للعالم منذ منتصف القرن العشرين، في محاولة لتجاوز الأزمة البِنيَوية في العلوم الإسلامية وتقسيمها إلى تخصصات مغلقة لا تسمح بفهم التحديات المعاصرة فهمًا صَحِيحًا شموليًا متكاملًا. (LAZHAR, 2023,26)

ولا غرابة في أنّ هذه الإشكالات لا تزال تمثل «قضية الساعة»، إذ يتقاطع فيها البُعد الديني بالبُعد السياسي والاجتماعي والثقافي، كما تنعكس آثارها مباشرة في النقاشات العمومية وفي السياسات التشريعية داخل البلدان ذات الأغلبية المسلمة وخارجها. ويؤكّد ذلك أنّ مفهوم الشريعة، رغم جذوره العميقة في التراث الإسلامي، لا يزال مجالًا خصبًا للتجاذب النظري وللمساءلة النقدية، سواء في سياق البحث العلمي أو في سياق الممارسات القانونية والسياسية المعاصرة. ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المشروع البحثي إلى تقديم قراءة منهجية وفاحصة لمفهوم الشريعة في سياقاته المختلفة، مع محاولة تفكيك البنية المعرفية التي نشأ فيها، والتمييز بين مستويات الخطاب المتعددة التي أسهمت في تشكّله: من المستوى النصّي والتأويلي إلى المستوى المقاصدي وصولًا إلى المستوى القانوني والمؤسّسي. كما يهدف إلى إبراز أثر هذه المستويات في بناء المعنى الشرعي وتحديد آليات إنتاجه، بما يسمح ببلورة رؤية أكثر دقة وموضوعية.

ويُعدّ استحضار السياق التاريخي في دراسة تطوّر الشريعة أمرًا بالغ الأهمية، غير أنّ الاقتصار على هذا البُعد وحده لا يكفي؛ فالسؤال الجوهري اليوم يتمثل في كيفية إعادة إدماج الشريعة داخل نموذج معرفي جديد قادر على استيعاب الأسئلة التي يطرحها العالم المعاصر، وعلى التعامل مع تحديات الدولة الوطنية، والعولمة، وحقوق الإنسان، والتنوع الاجتماعي والديني، دون السقوط في الاختزال أو الانغلاق أو النقل الآلي عن التراث.

ومن ثمّ فإنّ إعادة التفكير في الشريعة لا تعني القطيعة المطلقة مع التراث، ولا تعني الاستمرار الحرفي في استنساخ النماذج الوسيطية، بل تعني —في جوهرها— إعادة بناء العلاقة بين النص والاجتهاد العقلي والسياق، وتحرير المفهوم من التوظيفات الإيديولوجية، وإعادته إلى مجاله المعرفي الأصلي بوصفه بحثًا في القيم والمبادئ والغايات التي تهدف إلى تحقيق العدل والصلاح العام.

وفي ضوء كلّ ما تقدّم، يمكن القول إنّ تجديد النظر في مفهوم الشريعة هو ضرورة علمية ومنهجية، وليس مجرد خيار فكري. فالتحديات التي تواجه المجتمعات المسلمة اليوم — داخليًا وخارجيًا — تتطلب إعادة بناء نموذج معرفي شامل يتجاوز الانقسام الحاد بين «التراث» و«الحداثة»، ويؤسّس لجسور متينة بين الدراسات الشرعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية. وبذلك يطمح هذا المشروع إلى الإسهام في فتح آفاق جديدة للفكر الإسلامي، آفاقٍ تقوم على التفكير النقدي، والتحليل التاريخي، والمقاربة المقاصدية، والتفاعل الخلّاق مع النظريات المعاصرة، بما يسمح بإنتاج فهم أعمق وأشمل للشريعة، منفتحٍ على العالم ومُتجذّر في أصالته في آنٍ واحد.

المنسقون

حسن شهدي (جامعة لوران، فرنسا)
مهدي برياح (المعهد الفرنسي للشرق الأدنى-القدس)
جمال زيد الكيلاني (جامعة النجاح-نابلس)

مصادر و مراجع

Corm, Georges, *L'Europe et l'Orient. De la balkanisation à la libanisation. Histoire d'une modernité inaccomplie*, La Découverte, 1989.

Emon, Anver M., *Religious Pluralism and Islamic Law: 'Dhimmis' and Others in the Empire of Law*, Oxford Islamic Legal Studies, Oxford University Press, 2012.

Emon, Anver M., "Shariʿa and the Rule of Law", in Robin Griffith-Jones and Mark Hill (eds.), Magna Carta, Religion and the Rule of Law, Cambridge University Press, Cambridge, 2015.

Lazhar, Chauki, *Vicegerency in Islamic Thought and Scripture*, Routledge, 2023.

al-Malkawi, Fathi Hassan, *Epistemological Integration: Essentials of an Islamic Methodology*, The International Institute of Islamic Thought, 2014.

Siddiqui, Sohaira, *Law and Politics under the Abbasids: An Intellectual Portrait of al-Juwayni*, Cambridge, Cambridge University Press, 2019.

Siddiqui, Sohaira, *Al-murūna al-fiqhiyya wa manzilatu al-sharīʿa*, Markaz Nuhūḍ li-l-dirasāt, 2023.